دور الثقافة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

م.م إيثار عبد الجليل علي الطاهر

دور الثقافة المدنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣.

م.م إيثار عبد الجليل علي الطاهر

المقدمة

تعتبر الثقافة المدنية هي الركيزة الاساسية في البناء الديمقراطي إذ لايكون هناك بناء ديمقراطي سليم بدون وجود ثقافة مدنية رصينة .

فما هو تعريف الثقافة المدنية ؟

هي الثقافة التي تقوم على التسامح والتقدير المتبادل والقول بالتعدد والاختلاف في الفكر والرؤى والمصالح واحترام القوانين والاحساس بالانتماء للوطن واللجوء إلى الطرق السلمية في إدارة الصراعات والخلافات .

وبالنسبة للمجتمع العراقي فقد عاش لمدة (٣٥) خمس وثلاثين سنة في ظل نظام حكم شمولي مستبد وتم اسقاط هذا النظام على يد قوات اجنبية محتلة وليس بأيدي ابناء الشعب .

ومنذ ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى الزمن الحاضر تسود حالة من عدم الاستقرار والفوضى في هذا البلد وذلك لأسباب متعددة أهمها انعدام الامان وعدم وجود ركائز متينة لاقتصاد حر يقوم على المنافسة وتطوير الانتاج وتشغيل الايدي العاملة ، وليست هناك حكومة عراقية وطنية حريصة على مصلحة البلاد ، تعمل من اجل ازدهارها ورفاهية شعبها ، بل وتنتشر السرقات الكبيرة المنظمة بين المسؤولين من رجال الدولة في السلطتين التشريعية والتنفيذية ، لذلك فالعراق يعتبر من الدول الاوائل في مستوى الفساد فيه .

ومن الطبيعي ان لاتهتم حكومة كهذه بنشر ثقافة وطنية مدنية ، وهذا مما ادى إلى انتشار ثقافات فرعية متعددة ، فالعراق بلد متعدد الاديان والطوائف والقوميات ولكل منها ثقافتها الخاصة بها والتي تكون محدودة في الغالب .

وقد شجع المسؤولون الأمريكيون الذين حكموا العراق بعد احتلاله على اثارة النعرات الطائفية سواء بقراراتهم لسياسية والادارية الخاطئة (مثل انشاء وقف شيعي ووقف سني ووقف مسيحي) او في اعلامهم الموجه في الاذاعة للمرافقة لقوات الاحتلال .

لذلك يبدو المشهد الثقافي اليوم بعيداً عن معالم التطور الحديث لأن العراقي يعيش في ازمات متتالية اقتصادية وسياسية وأمنية لاتتيح فرصة لتطوير ثقافة مدنية صحيحة .

فرضية الدراسة :-

تقوم هذه الدراسة على فرضية اساسها ان المجتمع الديمقراطي لايتبلور بدون وجود ثقافة مدنية صحيحة وشعب يمتلك الوعي والادراك الذي يؤهله لاستيعاب معاني تلك الثقافة وتطبيقها في حياته الاجتماعية وهذا حتماً لن يكون سهلا بالنسبة لشعب عاش طويلاً في ظل نظام دكتاتوري مستبد سعى لفرض فكرته ونظريته على شعب بأكمله دون السماح لأي فكر اخر بالظهور على الساحة السياسية .

أهمية الدراسة :-

تأتي أهمية هذه الدراسة من التحولات الايجابية والسلبية التي حدثت في العراق بعد احتلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لأراضيه ومحاولاتها لفرض نمط جديد من الحكم شبيه بما هو موجود في الغرب دون معرفة حقيقة لمكوناته الاثنية والقومية ولا حتى لتاريخه الحديث ، مما جعل العملية الديمقراطية تواجه صعوبات جمة جعلتها غير متكاملة فعلياً .

منهجية الدراسة :-

كان المنهج العلمي التحليلي هو الاساس المستخدم في هذه الدراسة ؛ وذلك لمعرفة الاسباب الحقيقية والمعوقات التي تقف حائلاً دون تحقيق مجتمع ديمقراطي سليم .

المبحث الاول :-

الثقافة العراقية والمجتمع المدني بعد ٢٠٠٣ :-

لم تشهد الثقافة العراقية بعد ٢٠٠٣ تطوراً ملموساً كما كان يتوقع الكثيرون ممن ينتمون لهذه الثقافة وبقيت مقيدة بما تفرضه ايديولوجية وافكار المؤسسة الثقافية الرسمية وذلك للسببين التاليين :-

١- لم تحقق عملية التغيير بإرادة الشعب العراقي تحت قيادة احزاب سياسية مهتمة بالقيام بثورة كبرى على النظام الدكتاتوري المستبد . وانما تحققت على يد قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانيا .

٢- سعت القيادة الامريكية التي حكمت العراق إلى فرض قوانين تكرّس الطائفية والانقسام في المجتمع العراقي ومنها قوانين المحاصصة الطائفية مما أدى إلى انتشار العنف والحرب الداخلية .

وأدت سيطرة الاحزاب السياسية الدينية على المشهد السياسي إلى تراجع وتوقف الكثير من الفنون مثل السينما والمسرح والرسم حيث تراها تلك الاحزاب مخالفة للأديان والعرف[١] .

هذا عدا عن ان حالة العراق الأمنية مهددة وغير مستقرة ؛ إذ تكثر حالات الاغتيالات للشخصيات المثقفة كأساتذة الجامعة والاطباء ، هذا عدا عن التفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة وخاصة في العاصمة بغداد .

ولذلك يبدو من الصعوبة الحديث عن مجتمع مدني في العراق ؛ لأنه لم يحدث تحول حقيقي نحو الديمقراطية ؛ وذلك لأسباب عديدة افرزتها مجمل الاوضاع

الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بعد الاحتلال الامريكي ، اذ أدى هذا الاحتلال إلى زيادة تردي الحالة الاقتصادية بل وانهيار الاقتصاد العراقي وتوقفت كافة المشاريع الزراعية والصناعية وليس هناك تخطيط للقيام بتنمية تعتمد الاسس الحديثة . والاسوء من ذلك هو انتشار الفساد الاداري والمالي في الاقتصاد العراقي وفي كافة قطاعات الدولة الاخرى .

وهذا أدى إلى تدهور الحالة الاقتصادية للأسرة العراقية بشكل عام وانخفاض دخلها قياساً إلى اسعار السوق الغارق بالسلع المستوردة وإنعدام فرص العمل للشباب . إضافة إلى غياب الطبقة الوسطى من المجتمع وعدم وجود تحول ديمقراطي بالمعنى الصحيح . إذ تصدرت الاحزاب الدينية الموقع الاول في السلطة منذ ٢٠٠٣ لحد الان ولم تأت احزاب مدنية لكي تعمل على نشر المفاهيم الديمقراطية[٢] .

وتعتبر الاحزاب هي الركيزة الاساسية لقيام نظام ديمقراطي إذ لاوجود للديمقراطية بدونها ، فالديمقراطية تشجع على تعبير مختلف فئات المجتمع عن آرائهم ومنها حق المواطنين في حرية انشاء احزاب سياسية والانتماء إليها . لكن وجود احزاب او تنظيمات سياسية لا يكفي بحد ذاته لقيام ديمقراطية بمعناها المتكامل دون وجود ثقافة سياسية ووعي لدى المواطنين بضرورة المشاركة الفعالة في كل القرارات المتعلقة بوطنهم ومجتمعهم الذي يعيشون فيه وهذه كلها تتحقق في ظل مجتمع مدني متطور قائم على العدالة والمساواة ، فالديمقراطية لا يمكن فرضها عبر القوانين والقرارات التشريعية ولا تتحقق عبر اجندات خارجية تفرضها سلطات محتلة للبلد .

فهي ثقافة وسلوك وتبدأ من الاسرة ثم المراحل التعليمية بأكملها وخصوصاً الجامعات وتساهم فيها أيضاً مؤسسات المجتمع المدني وتهدف هذه الثقافة اساساً الى الاعتراف بحقوق الانسان وحرياته الخاصة والعامة والى تحقيق العدالة بين افراد الشعب على اختلاف اديانهم ومذاهبهم وقومياتهم وعن طريق تكافؤ الفرص وفي كافة مجالات الحياة[٣] .

لكن العراق يعاني من التخلف الثقافي والسياسي بشكل عام وتسود فيه قيم وقوانين العرف العشائري وكذلك المفاهيم الدينية المتعلقة بالثقافة الاسلامية التقليدية مما يجعل عملية تحقيق الديمقراطية تواجه صعوبات جمة وسوء فهم خاصة وان المجتمع العراقي عانى ولفترة طويلة من نظام حكم دكتاتوري مستبد يسود فيه فكر الحزب الحاكم دون معارضة , وكانت الثقافة العراقية خاضعة لذلك الفكر الحزبي الشمولي , وكان المثقف العراقي لا يستطيع التعبير عن رأيه لأسباب سياسية او دينية . ويرى كثيرا من الباحثين ان المجتمع العراقي المعاصر يفتقد الى هوية مواطنة موحدة ينتمي اليها كل العراقيين ومن اسباب ذلك ضعف الدولة وعدم فعالية مؤسساتها ولم تسن قوانين او تشريعات تعمل على تكريس تلك الهوية ، كما ان السلطة ضعيفة وليس لها دور فعال رغم خطورة وجسامة المهمات الواقعة على عاتقها في المرحلة التاريخية الحالية وهذا ادى الى تراجع الاوضاع في العراق وخاصة الوضع الامني[٤] .

وفي ظل الوضع الامني المتردي في العراق وعجز الحكومات المتعاقبة منذ ٢٠٠٣ وحتى الان في فرض سلطة القانون وبسط الامن في كافة انحاء البلاد فقد تراجع المستوى التعليمي والثقافي بشكل ملحوظ وذلك بسبب استمرار الحرب وازدياد وتيرة الصراع الطائفي وشهدت الكثير من المدارس اعمال نهب وتخريب , كما اغلقت مدارس اخرى تتواجد في مناطق الصراع او القتال ؛ مما ادى الى عجز الطلاب عن مواكبة الدروس بفعالية وانخفاض مستوياتهم الدراسية وانحطاط في القيم الاخلاقية والتربوية .

والتعليم العالي في العراق يعاني من ازمة حادة ؛ نتيجة للأوضاع التي يمر بها البلد . فالطالب الجامعي يصل الى هذه للرحلة وهو ضعيف المستوى ولا يمتلك الطموح لزيادة معلوماته وخاصة وهو يرى ان البطالة متفشية بين اقرانه الشباب وان الشهادة لن تساعده في الحصول على عمل[٥] .

وفي وسط هذه المشاكل الكبيرة التي يعيشها العراق تبدو عملية البحث عن ثقافة عراقية تؤمن بنشر الديمقراطية وتأسيس مجتمع مدني امراً في غاية الصعوبة , وذلك بسبب انهيار المجتمع بكل مؤسساته بعد الاحتلال وان كل ما يتعرض له المجتمع من خطورة هو لا يهدد حياة المواطنين فقط بل يهدد هويتهم وثقافتهم الوطنية ايضاً .

ولا يمكن ان ينشا المجتمع المدني دون وجود طبقة وسطى مثقفة وفي ظروف يكون فيها الاقتصاد مستقراً ويسير باتجاه تطوير البنى التحتية ورفع مستوى الانتاج اذ تساعد الحالة الاقتصادية المزدهرة على ايجاد البيئة المناسبة لتطوير قدرات ومواهب النخب المتميزة في الثقافة والفن مما يمهد لنشوء مجتمع مدني كما حدث في المجتمع العراقي في فترة الخمسينات ويرى الباحث د. علي وتوت ان عقد السبعينات شهد ايضاً تطوراً اقتصاديا لكن هذا لم يؤد الى نشوء مجتمع مدني بسبب قمع سلطات البعث لكل رأي او نقد معارض[٦] .

وفي حوار اجرته صحيفة من جريدة الشرق الاوسط مع عدد من المثقفين العراقيين اكد الناقد فاضل ثامر رئيس اتحاد الادباء والكتاب ان الثقافة العراقية بعد ٢٠٠٣ قد دخلت الصراعات السياسية والطائفية ومؤسساتها فاشلة لا يمكن الانكار ان هناك منجزات ثقافية قليلة تقوم بها بعض المؤسسات العملية كالجامعات ومراكز البحوث مثل المؤتمرات العلمية السنوية او المهرجانات الادبية لكنا لم تصل الى بلورة ثقافة عراقية موحدة[٧] .

ولتأسيس او وضع ركائز متينة لثقافة عراقية موحدة علينا ان نعمل على :

١- تأسيس دستور جديد يضعه اكاديميون قانونيون عراقيون , يتضمن الاعتراف بكل القوميات والطوائف والاديان الموجودة في العراق على قدم المساواة وحقها في التفكير والتعبير عن آرائها ضمن اطار الوحدة العراقية

٢- وضع كتب ومناهج دراسية جديدة لكافة المراحل الدراسية بدءاً بالمراحل الابتدائية وحتى نهاية المرحلة الجامعية تتضمن تعليم مبادئ التسامح وقبول الرأي الاخر والحوار الهادئ البناء وصولا الى ثقافة مدنية متطورة تتجلى في دولة ديمقراطية متحضرة يكون انتقال السلطة فيها عبر انتخابات حرة نزيهة .

٣- تداول السلطة بين مختلف الاحزاب العراقية الموجودة على الساحة السياسية مع الاتفاق على مبادئ عامة اساسية للنهوض بالبلاد واولها تأسيس اقتصاد وطني متين وصناعات متعددة لتشغيل الشباب العاطلين وعدم الاعتماد على مورد النفط وحده .

٤- العمل على تأسيس جهاز امني قوي يتكمن من السيطرة وحفظ الامن والقضاء نهائيا على الارهاب وكل عناصره . اذ لا يمكن ان يكون هناك مجتمع مدني او حكم ديمقراطي فعال في ظل اوضاع مهددة وغير مستقرة فحالة الامان والاستقرار هي العامل الاساس لنشوء ثقافة عراقية وطنية رصينة[٨] .

٥- من الضروري ان تتسع هذه الثقافة لتشمل كافة ابناء الشعب بمختلف مستوياتهم وذلك من اجل بناء هوية وطنية عراقية واحدة والابتعاد عن التعصب واستخدام اساليب العنف بين ابناء الوطن الواحد .

٦- ان تكون هناك برامج ثقافية في مختلف القنوات الفضائية العراقية اضافة الى وسائل الاعلام الاخرى ترتكز على القواسم المشتركة العديدة التي تجمع ابناء الشعب العراقي كالتاريخ المشترك والثقافة المشتركة وعدم اثارة النعرات القومية والطائفية[٩] .

المبحث الثاني :

تحولات البناء الديمقراطي في العراق .

ليست هناك تحولات جذرية ملموسة في هذا المجال لكون التغيير جرى بأيدي قوات احتلال . ويمكن ان نشهد ذلك في كافة نواحي الحياة ومنها النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

فمن الناحية السياسية جرت في العراق منذ ٢٠٠٣/٤/٩ وحتى الوقت الحاضر أربعة انتخابات نيابية مصيرية وكانت انتخابات ٢٠١٤/٤/٣٠ هي الاخيرة مع افتقاد السلطة السياسية لشيئين مهمين وهما : الاحصاء السكاني الذي يبين اعداد السكان وتصنيفهم حسب القوميات والاديان الموجودة في البلاد . وكذلك قانون الاحزاب الذي يحدد شروط تأسيس الحزب وينظم قوانينه والعلاقة بينه وبين السلطة الحاكمة . وجرت الانتخابات وفقاً للقرار رقم (٩٦) الذي اصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة بتاريخ ٢٠٠٤/٦/١٥ ولم يصدر اي قانون او تشريع خاص بها من جانب مجلس النواب العراقي .

كما ان مفوضية الانتخابات هي مستقلة دستورياً ونظرياً فقط . لكن في الواقع الملموس تسيطر على عملها الاحزاب المهيمنة على السلطة منذ ٢٠٠٣ وحتى الزمن الحالي وعلى رأسها حزب الدعوة الاسلامية ، ولم يستطع اي حزب اخر او حتى ائتلاف من عدة احزاب الفوز والاخذ بمقاليد السلطة كما هو معروف في الدول ذات الديمقراطية العريقة رغم تنافس اكثر من (٢٧٧) حزباً وتياراً عراقياً وهناك دلائل تشير إلى تزوير نتائج الانتخابات لصالح الحزب الحاكم[١٠] .

وهناك قرار سابق اصدرته سلطة الائتلاف المؤقتة وكان خاطئاً ايضاً هو قرار رقم (٦) بتاريخ ٢٠٠٣/٧/١٣ وبانشاء مجلس الحكم والذي قام على اسس طائفية على اساس ان العراق يتكون من عدة قوميات واديان ويجب ان تكون لكل منها حصتها في ذلك المجلس اولاً وفي المجلس النيابي فيما بعد وقد استمرت الكتل

والاحزاب السياسية باعتماد ذلك النظام لاسباب متعددة منها إنها اتخذت السلطة هدفاً وغاية لها فالسياسيون تورطوا بأعمال فساد كبيرة وحتى بالإرهاب او العمل لصالح دول معادية للعراق بأجر مدفوع الثمن ، وكذلك هناك نوع من عدم الثقة بين الاطراف السياسية المختلفة وتمسك كل منها بوجهة نظرها وبمصالحها الخاصة وعدم اهتمامها بمصلحة الوطن او شؤون المواطنين .

والأسوء من ذلك انه منذ صدور القرار رقم (٢) بتاريخ ٢٠٠٣/٥/٢٣ بحل كل أجهزة ودوائر الجيش والشرطة والعراق يعيش حالة من الانفلات الامني لم يشهد لها مثيل منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة في العام ١٩٢١ [١١].

فقد هوجمت المباني والممتلكات العامة وجرى تدميرها وسلب كل مافيها ومن بينها المتحف العراقي الذي يضم اثاراً عريقة القدم لتعود للحاضرات القديمة وفي هذا خسائر فادحة لا تقدر بثمن ، واستمرت عمليات التدمير والسرقة لفترة تجاوزت عدة اسابيع وتزايدت حوادث الاختطاف وقتل الابرياء وقيدت كلها ضد مجهول ، فليست هناك احصاءات دقيقة عن اعداد القتلى او عن السيارات المفخخة والعبوات الناسفة التي تنفجر في كافة المدن العراقية وتزداد بشكل ملحوظ في العاصمة العراقية بغداد واذا اطلعنا على تقارير الجهات الرسمية مثل وزارات الداخلية والدفاع والصحة وحقوق الانسان فسوف نجدها متباينة ومتناقضة فيما بينها مما يدل على عدم اهتمام السلطات الحاكمة بحياة العراقيين واهمالها الكبير في توفير الامن والاستقرار لهم[١٢].

اما بالنسبة للاقتصاد العراقي فقد عانى من التراجع سواء في مجال التنمية اوفي مجال انجاز المشاريع الخدمية منذ قيام الحرب العراقية الايرانية في عام ١٩٨٠ التي اقتصرت على مشاريع تخدم المجهود الحربي . وكانت بعض المشاريع مثل انشاء شبكة كهرباء وماء في الريف قد استمرت خلال الفترة ١٩٨٣-١٩٨٥ لكن منذ ١٩٨٦ تدهورت الظروف المالية في العراق لانخفاض الاسعار النفطية وازدادت احوال العراق سوءاً بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وفرض الحصار الاقتصادي

عليه اذ توقفت محطات تصفية مياه الشرب عن العمل ، وشكل هذا احد الاسباب الخطيرة لتراجع المستوى الصحي العامة الناس . اذ لم يعد ماء الاسالة صالحاً للشرب واضطر الكثير من السكان الى شراء مياه معبأة في قناني او استخدام اجهزة تحلية وتصفية المياه كما ادى الحصار الاقتصادي الى نقص في الادوية والمعدات الطبية بصورة عامة وانخفض معدل الدخل الفردي للمواطن العراقي في حين ارتفعت اسعار المواد الغذائية والاستهلاكية بشكل فاحش وبلغ معدل التضخم في اسعار المستهلك ٣٥٠% لعام ١٩٩٢ . وعاش غالبية المواطنين العراقيين في ظرف صعب اذ لاتكاد مواردهم المالية تكفي لسد متطلبات عيشهم وكانوا يعتمدون على الحصة التموينية .وهذه الظروف الاقتصادية البالغة الصعوبة التي فرضت على ابناء الشعب العراقي ساهمت في انتشار الفساد بينهم كالسرقة والرشوة والتزوير والغش[١٣]

وقد استفحلت هذه الظواهر السيئة وسادت في المجتمع العراقي بعد احتلال قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة لأراضيه ولم يقتصر الفساد على المحتلين الذين سرقوا الكثير من الاموال التي كانت مخصصة لصندوق تنمية العراق وتلاعبوا بسجلات ميزانية الدولة بل تعداه الى الحكومات العراقية التي تولت زمام الحكم في العراقي من بعدهم فقد اصبح نهب المال العام يجري بشكل علني وتوقفت كل المشاريع الانشائية والخدمية والصناعية التي كان من المؤمل العمل بها لإعادة البنى التحتية والتي تدمرت بسبب القصف المستمر لقوات التحالف ولعدة ايام على كل المواقع الحيوية في مفاصل الدولة العراقية . واصبح غالبية سكان العراق رغم ميزانية البلد الهائلة يعانون من الفقر والبطالة . كما اصبح العراق وحسب تقارير منظمة الشفافية العالمية يحتل المركز الاول في العالم في مستوى الفساد المنتشر فيه[١٤] .

وقد اثرت هذه الاحداث الكبيرة التي مر بها العراق الى حد بعيد على حياة المواطنين فيه سواء على المستوى الفردي ام على المستوى الاجتماعي , فلم يعد هناك قانون نافذ وملزم تطبيقه على كل المجتمع العراقي وبانحلال الدولة وتفكك اجهزتها

شاع الفساد وانتشرت الجريمة بل واصبحت واقعاً يومياً في احداث هذا البلد فلا يمر يوم الا وتحدث انفجار السيارات الملغمة والعبوات الناسفة ويجري قتل عدد من المواطنين بشكل متعمد وعلى ايدي مجرمين مجهولي الهوية ويرى الاساتذة والباحثون في علم الاجتماع ان الفرد العراقي بسبب هذه الحقبة التاريخية الطويلة من الحروب التي مرت عليه وخاصة الاخيرة ودخول المحتلين على اثرها الى العراق واستباحة اراضيه ، اصبح هذا الفرد يعاني من اليأس والاحباط واللامبالاة وعدم الاكتراث وكثرت حوادث الانتحار بين العراقيين من مختلف الفئات العمرية[١٥] .

كما ان المجتمع العراقي قد مر بتغيير هائل من السلطة المطلقة والهيمنة الشاملة التربوية والفكرية والاقتصادية الى حالة جديدة لمجتمع مختلف كلياً . واذا كان الدستور العراقي يشير في المادة (٢) بعدم جواز سن قانون يتعارض مع الديمقراطية وفي المادة (٦) بان تداول السلطة يتم سلمياً عبر الوسائل الديمقراطية الا ان الواقع يشير الى اتجاه الحكومات المتتالية نحو تحقيق مصالحها الفردية وليس نحو ارساء اسس الديمقراطية[١٦] .

وابرز دليل على ذلك هو هذا التناقض الصارخ بين الحقائق الدامغة المثبتة بالأرقام عن ميزانية العراق للعام الحالي والتي وصلت الى (٣٩) ترليون دينار وبين تصريح وزير المالية السيد هو شيار زيباري بعدم قدرة الدولة على دفع رواتب موظفي الدولة وابتداءاً من مطلع شهر نيسان القادم ، ثم تصريح عضو اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب العراقي السيدة نجيبة نجيب بان تلك الرواتب مؤمنة حتى نهاية العام الحالي , غير ان السلطة التنفيذية قد تلجا الى خيارات متعددة لتقليص النفقات من جهة. ودفع الرواتب من جهة اخرى ومنها منح اجازة بدون راتب بشكل اجباري لعدد كبير من الموظفين , وكذلك بيع سندات مالية للمواطنين , ومنها ايضاً اللجوء الى مجموعة البنك الدولي او المنظمات الدولية للافتراض منها[١٧] .

وهذا كله بسبب السياسات الخاطئة منذ ٢٠٠٣ وحتى الوقت الحاضر , فبعد التخريب المتعمد الذي جرى لكل المنشآت الصناعية سواء بقصف قوات الاحتلال لها ، او بدخول مجموعات ارهابية مسلحة والعبث بها وسرقة كل ما فيها لم تقم اي من الحكومات التي تولت مقاليد الحكم بعد ٢٠٠٣/٤/٩ بإصلاحها او ببناء البدائل عنها , ولا يبدو اي مشروع لديها بهذا الشأن . كما لم يتم اصلاح المنظومة الكهربائية لعموم العراق , ومازالت الطاقة الكهربائية تعتمد على المولدات الكبيرة والصغيرة ، ومن المعلوم ان هذه الطاقة هي العصب الرئيس لقيام كافة الصناعات الخفيفة والثقيلة في بلد ما كما ، لم تسن قوانين جديدة لضبط الحالة الامنية وتوفير الامان والاستقرار ، مما ادى الى استمرار حالات القتل والسلب والنهب . وهذا يجعل المستثمرين العراقيين والاجانب يحجمون عن القيام بأي تعاقد مع الدولة سواء لاعادة البنية التحتية او لانشاء مؤسسات صناعية جديدة .

كما لم تقم السلطة التنفيذية بأي خطوة لتطوير الزراعة في العراق , بل لقد اصبح هذا البلد يستورد حتى قوته اليومي من البلدان المجاورة .

كما ان الاهم من ذلك كله هو كثرة اعضاء السلطتين التنفيذية والتشريعية ورواتبهم الضخمة جداً هم وحماياتهم يؤثر على الميزانية العراقية بشكل واضح . ويرى الباحث الاقتصادي د.محمد علي زيني ان الاقتصاد العراقي يعاني من[١٨] ازمات متعددة ومن احدى اسبابها هو اعتماده الكلي على استخراج وتصدير النفط ، يتبين لنا من هذه الوقائع ان العراق لا يزال بعيداً عن مفهوم الديمقراطية الحقة .

المبحث الثالث :-

النتائج المتوقعة للبنى الثقافية في العراق :-

يعترف الدكتور سيار الجميل الثقافة بانها مجموع المعارف المكتسبة التي يتمكن الانسان بواسطتها من تنمية ملكاته في النقد والذوق والابداع واقرار الاحكام في الحياة . والثقافة هي الركيزة الاساسية للبنية الفوقية في المجتمع وهذه البنية هي

مجموع القيم والمفاهيم والتصورات المتعلقة بالوجود والتي تنتجها البنية التحتية في ذهن الانسان . واذا كانت البنية التحتية للمجتمع العراقي قد جرى تدميرها بفعل الحروب والازمات ثم الاحتلال الاميركي والبريطاني لاراضيه ولم تحاول الحكومات العرقية المنتخبة منذ ٢٠٠٦ وحتى الان اعادة وضع اسس تلك البنية , فلم تجري اي اصلاحات جذرية في مجال الصناعة والزراعة . ولم تبني مصانع جديدة , فكيف يمكن ان تكون البنية الثقافية في مثل هذه الاوضاع ؟[١٩] .

ان اغلب الذين تولوا شؤون الثقافة في العراق بعد ٢٠٠٣/٤/٩ جاءوا و الى الوزارة المعنية بهذا الشأن اي وزارة الثقافة وفقا لمبدأ المحاصصة وليس وفقا للكفاءة والمؤهلات , ولذلك بقيت وزارة الثقافة جامدة ومعطلة عن اداء دورها الحقيقي فلم تستطع فتح المسارح ودور السينما في بغداد والمحافظات واعادة بنائها وتأهيلها , بل وانشاء الجديد منها , كما لم تقم بأي مهرجان فني او ابداعي ولم تهتم حتى بالمطبوع العراقي ؛ ولكون المواطن العراقي عموما والمثقف بشكل خاص يقع تحت طائلة العديد من الازمات الحياتية اليومية فأنه لا يستطيع ان يساهم مساهمة فعالة في تغيير الواقع المتأزم من حوله , بل والاسوء من ذلك ان يتعرض الكثير من المثقفين البارزين الى القتل او التهديد الذي يرغم على مغادرة البلاد ان من يدرس ويطلع على واقع الثقافة العراقية في القرن الماضي يجد المثقفين العراقيين في الطليعة بالنسبة لتفاعلهم مع احداث بلادهم ومشاركتهم في الاحزاب السياسية من خلال الكتابة او من خلال ممارسة النضال الفعلي ضد الحكومات العميلة , وتعرض كثير منهم الى الاعتقال والتعذيب والى صدور احكام الاعدام ضدهم وكانت الثقافة العراقية نشطة وحاضرة في كل المجالات[٢٠] .

ومثال ذلك انبعاث حركة التجديد في الشعر العربي من العراق وكان روادها نازك الملائكة وبدر شاكر السياب وبلند الحيدري . وفي علم الاجتماع د. علي الوردي و د.مصطفى شاكر سليم و د. عبد الجليل الطاهر . وفي التاريخ د. حسن امين .

وفي الفيزياء د. عبد الجبار عبدالله وغيرهم كثيرين في كافة فروع العلم والمعرفة وما زالت كتبهم ومقالاتهم ودواوينهم ذات قيمة علمية يقدرها الباحثون والدارسون كل في مجال اختصاصه . كما بلغ المستوى العلمي في الجامعات العراقية ذروته وكانت شهادة الجامعات العراقية محترمة ومعترف بها لدى الجامعات العالمية[٢١] .

وكان من الممكن استمرار تلك المسيرة نحو مزيد من التقدم والرقي ولكن مجيئ صدام حسين الى الحكم في عام ١٩٧٩ قد جعل الثقافة العراقية الغنية بمضامينها والمتنوعة بمصادرها تتحول الى ثقافة نمطية مؤطرة بفكر الحزب الحاكم – آنذاك – وانقسم المثقفون الى ثلاث اتجاهات : الاول الذي ساند السلطة واعتنق مبادئها وراح يثني عليها ويدافع عن ممارستها على الصعيد السياسي والاجتماعي والثاني فضل الانزواء بعيداً وعدم ابداء اي رأي بهذا الشأن اما الثالث فقد هاجر الى خارج البلاد وانضم الى صفوف المعارضة وراح ينتقد السلطة وفي وسائل الاعلام علناً كما اثر الحصار المفروض على العراق في شل الحركة الثقافية لعدم قدرة المثقفين على مواكبة المسيرة الثقافية والعلمية في البلدان الاخرى في العالم . لكن بعد سقوط نظام الحكم السابق وجد المثقف العراقي نفسه في ظل اوضاع صعبة للغاية وهو اذا كان خاضعاً للسلطة الحاكمة في الزمن الغابر , فهو في الزمن الحاضر المتردي والوضع الامني يجد نفسه مقيدا بأوامر وتعليمات السلطة من جهة , والصراع الطائفي من جهة من جهة اخرى ، ويقول الناقد فاضل ثامر رئيس الاتحاد العام للأدباء والكتاب العراقيين : ((الحركة الثقافية في العراق ركزت جهودها لأجل بناء ثقافة وطنية ديمقراطية وتقيميه في المحتوى)) . لكن المؤسسات الثقافية الرسمية لم ترضى عن هذه الثقافة فأهملت المشروع الثقافي لأنه لا يسير في خدمة مصالحها الخاصة ، ويرى د . نوفل ابو رغيف مدير عام دار ثقافة الاطفال ان على المثقف ان يؤدي دوره في نشر الوعي في المجتمع وان لا يبتعد عن الاخرين . وان الثقافة

العراقية تحتاج الى عقدين من الزمان لكي يمكن ان تكتسب صورة الديمقراطية بما فيها من تنوع واختلاف وقبول الرأي الاخر[٢٢] .

وقد بين عدد من الباحثين المختصين بهذا الشأن انه لا يمكن قيام مجتمع مدني يؤدي دوره الفعال ولا يمكن ان تقوم ثقافة وطنية راسخة بدون بناء اسس ديمقراطية حقيقية تقوم على المشاركة الفعالة لكل فئات واطياف المجتمع قبل حوالي عقد من الزمان توقع عدد من اساتذة العلوم السياسية العراقيين ان البناء الديمقراطي في العراق لديه فرص للنجاح لو توافرت شروط معينة منها السعي للنهوض بالاقتصاد العراقي ووضع خطط تنمية شاملة لكل القطاعات وتشجع الاستثمارات واعادة تأهيل المصانع المتوقفة عن العمل وتغيير المناهج العلمية في المدارس والجامعات , بما يجعل ابناء الجيل الجديد يفهمون معنى الديمقراطية ليست مجرد نظام سياسي بقدر ما هي اسلوب في الحياة[٢٣].

وقد نشأت الثقافة العراقية الحديثة في مطلع القرن العشرين وانقسم المثقفون العراقيون الى ثلاثة اتجاهات : الاشتراكي والقومي والليبرالي . واستمر التنوع الثقافي يقدم نتاجاته الفكرية على الساحة العراقية حتى جاء حزب البعث وفرض فكرة وأيدولوجيته على كل النواحي في العراق وهناك عامل مهم يلعب دوراً اساسياً في بنية الثقافة العراقية الا وهو هويتها الوطنية ولم يطرح هذا التساؤل الا بعد ظهور النزعات الطائفية بعد ٢٠٠٣/٤/٩ فالعراقيون يجمعهم واقع جغرافي تاريخي مشترك. ولكن معظم الاحزاب العراقية التي ظهرت على الساحة السياسية لم تتحدث عن ذلك , بل انشغلت بمشاريع خارجية قومية وطائفية واممية منافية تماما للوحدة الوطنية وهذا مما ساهم في صعوبة بلورة فكرة الهوية الوطنية الموحدة ان احد الاسس الهامة لبناء الدولة العراقية العصرية المدنية هو الاتفاق على مبدأ الهوية الجماعية , ولم تنجح الدولة العراقية في تأصيل الهوية الوطنية لهذا البلد وهذا يعود الى سببين رئيسيين : اولهما تعدد الانتماءات العرقية والطائفية في العراق وصعوبة الشخصية العراقية التي تتوزع

على عدة ولاءات , فيؤدي هذا الى تشتت الهوية في بحر من التناقضات ولذلك يمكن القول عن البنية الثقافية في العراق انها من الممكن ان تتكون بصورة جديدة بعد التغيرات التي طرأت على البلاد ويكون لها اساس راسخ متين لو توافر لها المناخ السياسي والاجتماعي الملائم[٢٤]

المصادر :-

١- الكتب .

١- عبد العظيم جبر حافظ , التحول الديمقراطي في العراق , الواقع ... المستقبل مطبعة جعفر العصامي بغداد ٢٠٠٩

٢- برهان غليون الديمقراطي وحقوق الانسان في الوطن العربي مشكلة الانتقال وصعوبة المشاركة مجموعة باحثين حقوق الانسان العربي مركز دراسات الوحدة العربية ط١ , بيروت ١٩٩٩

٣- الدولة والمجتمع في العراق المعاصر , سوسيولجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣ ط١ , مركز دراسات الشرق العربي لبنان ,٢٠٠٨

٤- عامر حسن فياض , ديمقراطية العرب البحث عن هوية مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية . ط١ , بغداد , ٢٠١٣

٥- علي عودة العقابي العراق بين سجال الانسحاب الاميركي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة مطبعة دار الضياء , ط١ , بغداد , ٢٠١٢

٦- نمير امين البيرقدار , انقاذ العراق دار الساقي , ط١ , بيروت , ٢٠١٠

٧- محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي الماضي والحاضر وخيارات المستقبل مطبعة جعفر العصامي , ط٣ , بغداد , ٢٠٠٩

٨- طالب مهدي السوداني , المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع , ط١ , بغداد , ٢٠١٥

٩- وائل عبد اللطيف الفضل , دساتير الدولة العراقية , للفترة من ١٨٧١ لغاية عام ٢٠٠٥ جمع وترتيب وتعليق دار الشؤون الثقافية العامة , ط٢ بغداد , ٢٠٠٦

١٠- كريم ابو حلاوة اشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة والتطور والتجليات , الاهالي للطباعة والنشر ط١ , دمشق , ١٩٨٨

١١- سيار الجميل , العرب والاتراك , الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة , ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت , ١٩٩٧

البحوث :-

١- عدنان ياسين , تداخل المرجعيات واثره في الهوية الوطنية , بحث مقدم الى المؤتمر المركزي لبيت الحكمة "بناء الانسان.. بناء للعراق" بغداد ٢٠٠٩

٢- سالم محمد البياتي حسناء ناصر ابراهيم . اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات , دراسة جامعة بغداد نموذجاً مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة , العدد (١٤) ٢٠٠٧

٣- مها عبد اللطيف الحديثي , معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث مجلة دراسات استراتيجية مركز الدراسات الاستراتيجية , العدد (٤) بغداد , ٢٠٠٥

٤- عامر حسن فياض اثر تدريس حقوق الانسان في تعزيز الفكر الديمقراطي اللبرالي العراقي المعاصر بحث منشور في مجلة : اوراق عراقية . العدد (١) ٢٠٠٥,

٥- سيار الجميل البنية الفوقية والبنية التحتية , المفاهيم المستترة والمعاني الحقيقية الحوار المتمدن

٦- سيار الجميل , بنية الثقافة العراقية , دراسة في الاجيال الراحلة , محاضرة القيت في المجتمع الثقافي العراقي , ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة

الصحف :-

١- المدى .

٣-المواقع الالكترونية :-

١- www.iasj.net

٢- www.akhbaar.org

٣- www.iraqpressagency.com

٤- www.ahawar.org

٥- www.sayyaraljamil.com

الخلاصة

دخلت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة وبريطانية الى العراق بهدف احتلاله والسيطرة على اراضيه وموارده النفطية وكل ما فيه من ثروات هائلة وسعت لفرض اجندات وسن قوانين تشجع الفكر الطائفي والمذهبي وتراجع العراق قروناً الى الوراء بسبب التدمير الكامل للبنية التحتية فيه وانحسار مستوى الخدمات , وانتشار الفوضى والعصابات المجرمة التي تستهدف حياة المواطنين وامنهم وسلامتهم . وفي ظل هذه الاوضاع المتردية وشل الحياة الاقتصادية وتوقف كل المشاريع الصناعية لا يمكن ان تقوم ديمقراطية بالمعنى الصحيح لهذه الكلمة فالديمقراطية اساسها الوعي العام بقبول الاخر والتعايش بين الاديان والقوميات والمذاهب المختلفة تحت راية الهوية الوطنية الموحدة ومنذ تكون مجلس الحكم وحتى وقتنا الحاضر لم يشهد الشعب العراقي اي تطور او تقدم ملموس كما اقتصرت السلطات الثلاث وبعد كل دورة انتخابية على الاحزاب المساندة للولايات المتحدة والمتحالفة فيها ومما زاد الامر سوءاً هو تفشي السرقة والرشوة والفساد بكل انواعه وتصدر العراق لقائمة الفساد في في العالم . ان

السماح للمواطنين بالمشاركة في الانتخابات ، او منحهم الحرية للدخول الى الشبكة الدولية والتعبير عن آرائهم من خلال وسائل التواصل الاجتماعي لا يكفي بحد ذاته كدليل دامغ على وجود الديمقراطية في العراق فالديمقراطية لا تنشأ الا في دولة يسود فيها الامان والاستقرار وقد حققت مستوى معين من التطور والتقدم وبلغ مواطنيها درجة من الوعي تؤهلهم ليس للذهاب لصناديق الاقتراع فقط , بل والمشاركة في صنع القرارات التي تمس شؤون حياتهم اليومية , وهذا يتطلب بناء ثقافة جديدة تساعد في ترسيخ مفهوم الهوية الوطنية الموحدة لكل اطياف وفئات الشعب المختلفة .

Abstract

Coalition forces led by united states and Britain entered to Iraq with a view to its occupation and control of the mineral resources especially oil wealth and sought to impose agendas and laws encourage sectarian and religious thought . All the infrastructure has been destroyed , the services was receded and the crimes was spread and menaced the lives of citizens and their security, under and these deteriorating condition it is impossilble to based demoeracy . Allowing citizens to participate in elections or by accessing the internet and express their opinions through social media is not enough in itself as conclusive evidence for the existence of democracy , because it arises only in the state , where are security and stability prevail , achieving a certain degree of development and progress , when the citizens can participate in the decisions that affect the daily life and this requires the construction of a new culture to establish the conceot of a single national identity of each different classes of people

الهوامش :

[١]- الكاتب : قحطان جاسم جواد ، الموضوع : المشهد الثقافي في العراق بعد ٢٠٠٣ باب : ثقافة. جريدة المدى ، العدد (٢٧٧٠) ، التاريخ : ٢٠١٣/٤/٨ .

[٢]- عبد العظيم جبر حافظ ، التحول الديمقراطي في العراق ، الواقع .. المستقبل . طبع : مطبعة جعفر العصامي للطباعة الحديثة ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٣١٩ ، ٣٢٧ .

[٣]- برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي : مشكلة الانتقال وصعوبة المشاركة ، مجموعة باحثين . حقوق الانسان العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ١٩٩٩ . ص٣٦ .

[٤]- د. عدنان ياسين ، تداخل المرجعيات وآثره في الهوية الوطنية ، بحث مقدم إلى المؤتمر المركزي لبيت الحكمة "بناء الانسان ... بناء العراق" ١٨-٢٠ كانون الاول ٢٠٠٨ ص٧٤ .

[٥]- م.م.د سالم محمد البياتي . م.م حسناء ناصر ابراهيم . أثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات ، دراسة جامعة بغداد ، نموذجاً . مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد الرابع عشر / ٢٠٠٧ من موقع : www.iasj.net.

[٦]- د. علي وتوت ، الدولة والمجتمع في العراق المعاصر سوسيولوجيا المؤسسة السياسية في العراق ١٩٢١-٢٠٠٣ البعة الاولى مركز دراسات المشرق العربي لبنان ، ٢٠٠٨ .

[٧]- افراح شوقي ، واقع المشهد الثقافي في العراق بعد ١٠ سنوات من التغيير الاحد ٢٤ اذار ٢٠١٣ . www.akhbaar.org

[٨]- د. مها عبد اللطيف الحديثي : معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد/٤ . بغداد ٢٠٠٥ ، ص١٨٣-١٨٤.

[٩]- م.م.د عامر حسن فياض ، اثر تدريس حقوق الانسان في تعزيز الفكر الديمقراطي اللبرالي العراقي المعاصر ، بحث منشور في مجلة (اوراق عراقية) العدد (١) ، ٢٠٠٥ . ص١٧ .

[١٠]- د. عامر حسن فياض . ديمقراطية العرب ، البحث عن هوية ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨٠ .

[١١]- علي عودة العقابي ، العراق بين سجال الانسحاب الامريكي واستراتيجية بناء الدولة الجديدة ، مطبعة دار الضياء ، ط١ ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص١٥ .

[١٢]- نمير امين قيردار , انقاذ العراق دار الساقي ط١ بيروت ,٢٠١٠ ص١٣٦,١٣٧

[١٣]- د. محمد علي زيني , الاقتصاد العراقي , الماضي والحاضر وخيارات المستقبل مطبعة جعفر العصامي للطباعة الفنية الحديثة ط٣ بغداد ٢٠٠٩ ص٢٧٠ ، ٣٢٨ .

[١٤]- محمد علي زيني , مصدر سبق ذكره . ص٣٦٥,٣٦٦ .

[١٥]- طالب مهدي السوداني , المجتمع العراقي دراسات وابحاث اجتماعية دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع بغداد . ط٢٠١٥ . ص٢٣٥,٢٣٦ .

[١٦]- وائل عبد اللطيف الفضل . دساتير الدولة العراقية للفترة من ١٨٧٦ لغاية عام ٢٠٠٥, جمع وترتيب وتعليق . دار الشؤون الثقافية العامة . ط٢ بغداد .٢٠٠٦ ص٤٠٦,٤٠٨.

[١٧]- الموقع الالكتروني : www.iraqpressagency.com .

[١٨]- د. محمد علي زيني , مصدر سبق ذكره , ص٤٦٤ .

[١٩]- دسيار الجميل , البنية الفوقية والبنية التحتية , المفاهيم المستترة والمعاني الحقيقية ، الحوار المتمدن , العدد : ١٠١٢, تاريخ النشر : ٢٠٠٤/١١/٩ . www.ahewar.org

[٢٠]- د. سيار الجميل , بنية الثقافة العراقية دراسة في الاجيال الراحلة محاضرة القيت في المجمع الثقافي العراقي , ابو ظبي , الامارات العربية المتحدة ٢٠٠٦/٢/٨ . من موقع : WWW.SAYYARALIAMD.COM .

[٢١]- د. حامد السهيل الشعب العراقي في الافواه . ٢٠١٠/٩/٢٧ . www.sotaliraq.com

[٢٢]- واقع المشهد الثقافي في العراق بعد ١٠سنوات من التغيير مثقفون عراقيون : الثقافة دخلت الصراعات السياسية والطائفية ومؤسساتها فاشلة . الاحد ٢٠١٣/٣/٢٤ www.akhbaar.org

[٢٣]- د. كريم ابو حلاوة . اشكالية مفهوم المجتمع المدني النشأة والتطور والتجليات ، الاهالي للطباعة والنشر ط١, دمشق ,١٩٨٨ ص١٢٧

[٢٤]- د. سيار الجميل , العرب والاتراك , الانبعاث والتحديث من العثمنة الى العلمنة ط١ , مركز دراسات الوحدة العربية , بيروت ١٩٩٧, ص١٠٠ – ١٠٥